مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: العلاقات السياسية بين الوطن العربي وفرنسا
اسم الكاتب: د. نوار محمد ربيع محمد نوري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/55
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

بحوث ودراسات

العلاقات السياسية بين الوطن العربي وفرنسا "الواقع وافاق المستقبل"

الدكتورة
نوار محمد ربيع محمد نوري الخيري(*)

المقدمة

يشكل الوطن العربي اهمية استراتيجية سياسية واقتصادية – ولاسيما نفطية– كانت موضع اهتمام القوى الكبرى، ولما كانت فرنسا واحدة من تلك القوى الكبرى وتسعى الى البروز بشكل اكبر واكثر اهمية في التفاعلات الدولية، فنراها تولي اهتماماً كبيراً ومتميزاً بعلاقاتها مع الوطن العربي وعلى مختلف الاصعدة متيقنة من انها ستجني ثمار تلك العلاقات بما يحقق مصالحها واهدافها في المنطقة العربية، وان أي تأثير على تلك العلاقات وخاصة الاقتصادية سيؤثر سلبياً على الاقتصاد الفرنسي فضلاً عن ان فرنسا تسعى الى التنافس الدولي وخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية من اجل تقوية مصالحها وتأثيرها في الوطن العربي واثبات قوتها الدولية، وفي المقابل فأن الدول العربية من جانبها تدرك ان اقامة وتطوير علاقات عربية –فرنسية قوية وراسخة سيحقق المصالح العربية، خاصة وان فرنسا تمثل قوة مؤثرة في النظام الدولي بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن، فمن الممكن ان تكون مواقفها وقراراتها في صالح القضايا العربية – ولكن ليس بشكل مطلق أي حسب الموقف الفرنسي من كل قضية اذ ليست دائماً مواقفها ايجابية –، وبناءاً على ذلك ما هو شكل وواقع العلاقات السياسية بين الوطن العربي وفرنسا، وكيف سيكون عليه المستقبل، وهل ان الوطن العربي وفرنسا يسعيان الى تعزيز تلك العلاقات خاصة وان من مصلحتيهما تطوير العلاقات بالسبل التي تحقق تلك المصالح. ولمعرفة وبحث ذلك قمنا بتقسيم البحث الى عدة محاور تناولنا فيها سياسات وعلاقات ومواقف فرنسا من مختلف المناطق العربية بحسب نوع علاقاتها ونوع مصالحها، وابتداءاً تناول المحور الاول الأهمية الاستراتيجية للوطن العربي في السياسة الفرنسية، اما المحور الثاني فقد بحث في المواقف السياسية الفرنسية تجاه العراق، واستعرض المحور الثالث العلاقات الخليجية –الفرنسية، واوضح المحور الرابع السياسة

(*) كلية العلوم السياسية-جامعة المستنصرية.

جامعة بغداد
مكتبة كلية العلوم السياسية

الفرنسية تجاه المغرب العربي نظراً للنفوذ الفرنسي في تلك المنطقة والذي يشكل العلاقات معها، وحلل المحور الخامس الموقف الفرنسي من القضية الفلسطينية ومن (عملية التسوية) للصراع العربي-الصهيوني، وجاء المحور السادس ليدرس العلاقات المصرية-الفرنسية، اما المحور السابع فقد عالج الافاق المستقبلية للعلاقات العربية-الفرنسية بناءاً على معطيات العلاقات القائمة بين الطرفين اذ ان كل تلك الموضوعات تشكل مجمل العلاقات بين الوطن العربي وفرنسا، اضافة الى خاتمة البحث.

اولاً:- الأهمية الاستراتيجية للوطن العربي في السياسة الفرنسية

على مدى قرون اهتمت فرنسا بمختلف اتجاهاتها وسياساتها وانظمتها بالوطن العربي كمنطقة استراتيجية حيوية ومهمة في العالم وفي الادراك السياسي الفرنسي، فسعت الى الاتصال بالوطن العربي وبأي شكل تعاوني كان ام صراعي واستعماري تمكن من خلاله من الدخول الى الوطن العربي، ولأهمية موضوع العلاقات بين الوطن العربي وفرنسا يمكن وبشكل عام وبدون الدخول في تفصيلات كثيرة ارجاع تلك العلاقات الى اعماق بعيدة في القدم تصل الى ما يقارب من احد عشر قرناً وتحديداً بين الامبراطورية العباسية والمملكة الفرنسية في عام ٧٦٥ بين الخليفة المنصور والملك الفرنسي بيبن وما بعدها في عصر هارون الرشيد وابن بيبن من خلال مواصلتهما تعزيز تلك العلاقات بتبادل السفراء وارساء مرتكزات علاقات ثنائية متينة[1]. ولكن تلك العلاقات لم تستمر على نفس الوتيرة اذ لم تكتف فرنسا بعلاقات التعاون والصداقة فسعت الى ابعد من ذلك فكان عقد اتفاقية عام ١٥٣٥ بين سليمان القانوني وفرانسوا الاول ملك فرنسا المنطلق لتغلغل فرنسا الى الوطن العربي فحصلت على امتيازات تخص حرية الملاحة والتجارة الفرنسية في الموانئ العثمانية، وتخفيف الرسوم عليها بنسبة ٥% وعدم خضوع تجارها للقوانين العثمانية، الى جانب منح الحرية المطلقة للمستوطنين في ممارسة شعائرهم الدينية وحماية الاماكن المقدسة وحق التملك والملاحة وتم تجديد المعاهدة لمرات عدة، واعطى تجديد عام ١٨٣٨ الحق لفرنسا في شراء ما تشاء في أي مكان من الامبراطورية العثمانية، ولم تقف عند ذلك فقبل تجديد الاتفاقية كانت الفترة الواقعة بين (١٧٩٨-١٨٠١) قد شكلت احدى اعنف الحملات على الوطن العربي والتي تمثلت في حملة نابليون على مصر والتي رسخت النفوذ الفرنسي في المنطقة العربية ومصر تحديداً، وعلى الرغم من انها لم تحقق اهدافها العسكرية إلا انها تركت آثارها على النهضة الثقافية في مصر فكانت البدايات للاستعمار الفرنسي على الدول العربية والمتمثل باحتلال

الجزائر عام ١٨٣٠، وفرض الحماية على تونس عام ١٨٨٢ والمغرب ١٩١٢. وبعد الحرب العالمية الثانية وبموجب اتفاقية سايكس بيكو بين فرنسا وبريطانيا حصلت فرنسا على القطاع الساحلي المتضمن لبنان والاناضول وكلكيلية، وبعد العديد من التحولات الدولية تمكنت هذه الدول العربية من تحقيق استقلالها وطرد الاستعمار الفرنسي[٢].

أي ان نظام الوصاية او الانتداب في سوريا ولبنان تم انهاؤه وانسحاب التدخل الفرنسي منه تحت تأثير الضغوطات الدولية والاقليمية وحركات المقاومة العربية حيث بلغت المواجهة مع الدول المنتدبة حد التصعيد في ظل محيط اقليمي ودولي مؤيد لاستقلال هذه الدول[٣]. اما بقية مستعمرات فرنسا ونفوذها فيمكن القول انها حازت على مناطق المغرب العربي باستثناء ليبيا وظلت تستأثر وتعمق علاقاتها في العمق الافريقي[٤]. أي ان استقلال الدول العربية عن الاستعمار الفرنسي لم يحقق او يحصل كله في فترة واحدة بل ابتدأ باستقلال دول المشرق العربي وفي الفترة اللاحقة حققت دول المغرب العربي استقلالها. فعلى سبيل المثال اعتبرت فرنسا ان الجزائر جزءاً لا يتجزأ منها وانها لا تفرط بها وكانت المواجهة بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني الجزائري على اوجها ولم يتمكن البرلمان الفرنسي من تحقيق ادنى اصلاح سياسي وحقوق مستحقة لمسلمي الجزائر[٥]. ولكن تمكنت الجزائر في عام ١٩٦٢ من تحقيق استقلالها اذ حدث بعض التغيير في سياسة فرنسا الخارجية فجعلت علاقاتها مع الوطن العربي تتخذ منحى واتجاهاً جديداً مغايراً.

فمع وصول الجنرال شارل ديغول الى سدة الحكم في فرنسا عام ١٩٥٨ كان الوطن العربي قد بلور او شكل جانباً كبيراً ومهماً من استراتيجيته الجديدة، اذ رصد ديغول الاهمية الاستراتيجية الحيوية للوطن العربي فأدخله في برنامجه لأعادة صياغة السياسة الخارجية الفرنسية ازاء الوطن العربي وفي منظوره الشامل للعلاقات الدولية[٦]. فبعد عام ١٩٥٨ وضع شارل ديغول نهاية للأزمة الجزائرية، واكد بان فرنسا بعودتها الى سياسة الصداقة والتعاون اضحت امام امكانية اعادة واستئناف علاقاتها مع الوطن العربي[٧]. أي انها مثلت فرصة امام فرنسا لإبراز مكانتها وقوتها اقليمياً ودولياً. كما وسعت فرنسا ومن خلال سياستها الخارجية الى الابتعاد عن التورط أو التدخل في الانقسامات العربية اولاً من اجل استغلال هذا الوضع لصالحها وثانياً ادامة التوازن بين علاقاتها مع مختلف الدول العربية[٨]. أي محاولة اظهار حسن النية في السياسة الفرنسية وكأنها داعمة للسلام والاستقرار ومحافظة عليه تجاه الدول العربية، وبدأ شارل ديغول ساعياً الى تحقيق تقارباً اكبر مع الوطن العربي من خلال التخلص من الازمة

الجزائرية والعقدة (الإسرائيلية)، فتم تحقيق استقلال الجزائر عام ١٩٦٢، اما فيما يتعلق بـ(إسرائيل) فأن شارل ديغول اراد ان يحجم من علاقات فرنسا مع (إسرائيل)[٩]، خاصة وانها في تلك الفترة وما قبلها كانت قد توطدت، لاسيما بعد مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، الامر الذي جعل الدول العربية تقطع علاقاتها مع فرنسا التي وصل مستوى علاقاتها مع (إسرائيل) بين عامي ١٩٥٦-١٩٥٨ الى القمة، اذ رأت فرنسا ان (إسرائيل) ستكون مفتاح الشرق الاوسط، وانها حارسة لخطوط النفط من والى الخليج العربي الذي تحصل عليه فرنسا، ثم انها حلقة الوصل بينها وبين قواعدها العسكرية في جيبوتي القريبة من منابع النفط في الخليج العربي، وقد نتج عن تلك العلاقات مساعدة فرنسا (لإسرائيل) في انشاء مفاعل (ديمونة) النووي في صحراء النقب. وبعد ان طردت فرنسا من الشرق الاوسط من غرب قناة السويس رأى ديغول ضرورة عودة فرنسا لعلاقاتها مع المنطقة العربية لأهميتها النفطية، وذلك اثر تقرير لجنة جانيني الصادر في تموز ١٩٦٣ فتمت اعادة العلاقات بسبب المصالح الفرنسية الاقتصادية والتجارية والسياسية الى جانب مصالحها الأمنية في البحر المتوسط[١٠].

وعلى الجانب الاخر المضاد (الإسرائيلي) تمثل تحرك ديغول بقطع المساعدات الفرنسية لبناء مفاعل (ديمونة) النووي (الإسرائيلي)، والحد من تدريب الخبراء (الإسرائيليين) في المجال النووي[١١]. واستمر تكثيف وتعزيز العلاقات بين العرب وفرنسا واظهار الميل الفرنسي الديغولي نحو المشرق العربي، ولكن ديغول رأى كذلك ضرورة اعادة العلاقات الفرنسية مع (إسرائيل) الى مستوى طبيعي وليس علاقات متميزة ثنائية، ولكن لا يعني ذلك قطع علاقة بلاده مع (إسرائيل)، اذ حرص على ابقاء وضمان الصداقة والتعاطف والتضامن بينهما ورفع المساعدات العسكرية الفرنسية (لإسرائيل) وامدادها بـ ٧٢ من طائرات الميراج لتجديد اسطولها الجوي، واستقبال ديغول بحرارة شديدة لرئيس الوزراء (الإسرائيلي) (ديفيد بن غوريون)، ومع هذا فأن فرنسا ترى في هذه العلاقات برودا وفقدان للحرارة والتميز والخصوصية السابقة التي كانت قائمة بينهما، فالسياسة الديغولية كانت تفضل وتسعى للتقرب من الوطن العربي بشكل اكبر كمحاولة للانفتاح على العالم الخارجي ونشر النموذج الثقافي الفرنسي فتحاول فرنسا من خلالها جني ما تستطيع جنيه من ثمار تلك العلاقات[١٢]. ونتيجة لهذا التوجه الديغولي نحو الوطن العربي كان موقف فرنسا من عدوان ١٩٦٧ اذ حذرت فرنسا (إسرائيل) من الدخول في حرب مع الدول العربية. وعند اندلاع الحرب ادانت فرنسا ذلك العدوان وطالبت

بالانسحاب (الإسرائيلي) من الاراضي التي احتلتها (إسرائيل) في ٥ حزيران ١٩٦٧، كما وشاركت في صياغة قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ القاضي (بانسحاب إسرائيل من جميع الاراضي المحتلة وكذلك حق دول المنطقة في العيش بسلام وامان وتطبيق حرية الملاحة لجميع الدول وحل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين)، وحتى بعد عدوان ١٩٦٧ تعمق الفهم الفرنسي للموقف العربي ولعدالة قضية العرب وفرضت حظراً كاملاً على تصدير الأسلحة للشرق الاوسط وكانت (إسرائيل) الخاسر الاكبر من جراء ذلك[١٣].

وعند اندلاع حرب تشرين الاول ١٩٧٣ التي اعادت الثقة الى العرب بأنفسهم وحطمت اسطورة التفوق (الإسرائيلي) وغيرت التطورات اللاحقة من طبيعة الصراع العربي- الصهيوني، كان القرار العربي بفرض الحظر النفطي على الدول الغربية في ١٤ تشرين الاول ١٩٧٣ قد أحدث اختلالاً في اقتصاديات هذه الدول، واوضح مدى هشاشة وضعف الاقتصاد الفرنسي في جانبه الطاقوي وتأثيره في الجانب التجاري[١٤]، وهذا ما دفع فرنسا الى التقرب اكثر من الوطن العربي والسعي الى معالجة تلك الاوضاع وتعزيز العلاقات مع الدول العربية، بمعنى ان فترة حكم الرئيس جورج بومبيدو كانت استمراراً لنهج الفترة الديغولية من خلال رصده في الاطار او المنظور المتوسطي أي التركيز والرصد على المنطقة العربية ايضاً، أي ان حرب تشرين الاول ١٩٧٣ عملت على تركيز فرنسا لتوجهاتها نحو الوطن العربي وحتمية الترابط بين الطرفين وصب اهتمامات فرنسا وبشكل اكبر على الجوانب والمجالات التي تدخل في صلب انشغالاتها ومصالحها[١٥]. وعند وصول فاليري جيسكار ديستان لرئاسة الجمهورية الفرنسية- وهو من حزب الاتحاد الديمقراطي اليميني- اتبع سياسة مغايرة لسياسة ديغول مع الدول العربية حيث ربط ديستان سياسته بنظرة اقتصادية، وفي موقفه من الصراع العربي- الصهيوني نادى ديستان بضرورة حل قومي للقضية الفلسطينية وايجاد وطن قومي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين[١٦]. ولكنه في ذات الوقت صرح بضرورة تحسين علاقات فرنسا مع (إسرائيل) لاستكمال صيغة الموقف الحيادي المتخذ عام ١٩٦٧، إلا انه مع ذلك تبين ان سياسته ستشكل الامتداد المتجدد للرئاسة التي سبقته[١٧].

وعند وصول اليسار الفرنسي برئاسة فرانسوا ميتران الى الحكم حافظ على سياسة فرنسا الثابتة ازاء مشكلة الشرق الاوسط في الحفاظ على استقرار وأمن (إسرائيل) ضمن حدود آمنة وانسحاب (إسرائيل) من جميع الاراضي العربية المحتلة، والاستقلال الذاتي للشعب الفلسطيني والحفاظ على منظمة التحرير

الفلسطينية، وتعاطف مع القادة (الإسرائيليين)، وزار (إسرائيل) وهو اول رئيس فرنسي يزور (إسرائيل). وفي ذات الوقت حرص على الموازنة في سياسته تجاه الوطن العربي بزيارته للسعودية واستقباله لعدد من الزعماء العرب، ومن ناحية اخرى طالب (إسرائيل) بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ودولته الفلسطينية[١٨].

بناءاً على ما سبق يعني ان فرنسا حتى عام ١٩٨٠ كانت المُصَدر الأول الى الدول العربية كما وساهمت عام ١٩٨٨ في اكثر من خُمس صادرات السوق المشتركة الى الدول العربية والتي بلغت (٢١,٥٢%)، اما من ناحية الواردات فقد بلغت فرنسا من مجموع واردات السوق المشتركة (٢١,١٨%)[١٩].

وهكذا تتضح طبيعة السياسة الفرنسية ازاء الوطن العربي والتي حملت فتراتها الناتجة عن تغيير القيادات الفرنسية تشابهاً في بعض المواقف والاحداث وتغايراً في احداث ومواقف اخرى، بناءاً على وجهات نظر ورؤى وتيارات قيادتها والتي تعكس مصلحة فرنسا، وتأسيساً على ذلك وقبل الدخول في المواقف والسياسات الفرنسية الحديثة وازاء كل منطقة من المناطق العربية يمكن استشفاف الاهمية الاستراتيجية للوطن العربي في الادراك الفرنسي والتي تتمثل في احتواء الوطن العربي على اهم مادة اولية للطاقة وهي النفط والتي تؤثر بشكل واضح في الاقتصاد الفرنسي المؤثر على مسار السياسة الفرنسية في الاستقلال عن الهيمنة الامريكية، وفي مقابل حصولها على النفط فأن الوطن العربي سيكون السوق المهمة لتصدير الصناعات الفرنسية وسط تنافس دولي على الاسواق في العالم، الى جانب وقوع الوطن العربي قرب افريقيا او بالاحرى يمثل جزءاً من افريقيا والتي تمثل الرقعة الجغرافية الحيوية لفرنسا التي ترتبط بعلاقات سياسية واقتصادية وثقافية واضحة مع الدول الافريقية، ونظراً لتركز الاستثمارات الفرنسية فيها فأنه اذا ما اختل التوازن في المنطقة العربية فمن الطبيعي ان يؤثر ذلك على افريقيا ومصالح وروابط فرنسا معها[٢٠]. ناهيك عن ان الوطن العربي بموقعه الاستراتيجي المهم وتنافس الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية عليه، الى جانب ما لفرنسا من علاقات استعمارية ومن ثم تعاونية مع الوطن العربي واشتراكهما في الوقوع على حوض المتوسط تدفعها جميعاً الى ابلاء علاقاتها مع الوطن العربي اهتماماً كبيراً ومتميزاً عن علاقاتها الدولية والسعي لأبراز دور فرنسا فيه بشكل مستقل عن الولايات المتحدة الامريكية لأثبات قوتها ومكانتها الدولية.

ثانياً:- المواقف السياسية الفرنسية تجاه العراق

نظراً لأهمية القضايا والاحداث التي مر بها العراق فقد تم التركيز على موقف فرنسا من تلك القضايا وليس العلاقات بشكل عام. فبالرجوع الى الفترة الديغولية نرى ان العلاقات بين العراق وفرنسا شهدت اعادة وتطور العلاقات لاسيما بعد وقوف ديغول ضد العدوان الصهيوني عام ١٩٦٧، وما نتج عن ذلك من تعميق للتعاون العراقي-الفرنسي واستفادة فرنسا من بيع النفط لها[٢١].

وفي اثناء سنوات الحرب بين العراق وايران كان الموقف الفرنسي يدعو الطرفين الى وقف القتال ومطالبة الدولتين العظمتين -في ذلك الوقت- الالتزام بالحياد، وكان الموقف الفرنسي هذا نابعاً من حرص فرنسا على علاقاتها الايجابية مع الطرفين مع بقاء العلاقات بين العراق وفرنسا بخصوص بيع الاسلحة[٢٢]. أي ان فرنسا في الحقيقة كانت تريد الحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية وتحقيق التوازن والاستقرار في المنطقة، ورأى العراق في ذلك الوقت ان الموقف الفرنسي ايجابي وموضوعي في دفع الامور الى حافة السلام مقارنة ببقية الدول الغربية التي عبرت مواقفها عن سياسة انتهاز الفرص[٢٣]، لتحقيق مصالحها واغراضها بعيداً عن الموضوعية والعدالة وحقوق العراق المشروعة.

إلا أن الموقف الفرنسي نحا منحىً آخر مغايراً لمسار العلاقات الايجابية العراقية-الفرنسية فقد انضمت فرنسا واثناء حكم الرئيس فرانسوا ميتران الى التحالف الدولي ضد العراق في حرب الخليج الثانية ظناً منها بأن ذلك الموقف يثبت مكانتها وبشكل متميز في اطار النظام الدولي الذي تريد اثبات قوتها فيه[٢٤]، ولشعورها بأن مصالحها في المنطقة والتي تتركز في النفط والتجارة والاستثمارات مهددة بالفقدان، فكان القرار الفرنسي يصب في خيار التدخل العسكري في الحرب على العراق أي رأت بأن اشتراكها في العدوان سيحقق او يحافظ على مصالحها[٢٥]. علماً ان ثلاثة من الاحزاب الفرنسية كانت معارضة لمشاركة فرنسا في شن الحرب على العراق وهي الحزب الشيوعي والجبهة الوطنية والحزب السياسي لجمعية البيئة، إلا انها لم تتوحد او تتفق على رأي وموقف مؤثر في الاحداث، بمعنى انه كان هناك تياران فرنسيان متنافسان احدهما يؤيد العراق ويدعو الى الحل السلمي والآخر معادي للعراق ومتشدد ومطابق للسياسة الامريكية، إلا انهما بعد ذلك تسايرا واتجها نحو مسايرة اهداف السياسة الامريكية في ضرب العراق[٢٦]، فكان التزام فرنسا العسكري بتواجد قواتها العسكرية في مسرح الاحداث في الخليج العربي من اوسع عمليات انتشارها العسكري

خارج اوربا لاكثر من ربع قرن، كما واتخذت قرارها بفرض الحصار على العراق قبل صدور قرار مجلس الأمن رقم (٦٦١) في ١٩٩٠/٨/٦، وبتاريخ ١٩٩٠/٨/٩ اعلن الرئيس الفرنسي ميتران في اول مؤتمر صحفي حول الازمة عن تعزيز فوري للقوات الجوية والبحرية الفرنسية[٢٧]. وهذا يدل على ان فرنسا لم تكن لديها الثقة والاستقلالية الكافية لتخرج عن المسار الامريكي بل لازمته سياسياً وشاركته فعلياً على الصعيد العسكري، فاضحى التعامل العراقي–الفرنسي شبه معدوم تقريباً في النصف الاول من التسعينات، وعلى الصعيد الاقتصادي اقتصر التعامل الفرنسي مع العراق فقط على مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة عملية (النفط مقابل الغذاء والدواء) في النصف الثاني من التسعينات[٢٨]. إلا ان ذلك الموقف الفرنسي من العدوان على العراق لم يمنح فرنسا أية مميزات او انعكاسات ايجابية تخدم مصالحها.

لقد ادت مشاركة فرنسا في حرب الخليج الثانية ضد العراق الى فقدانها لأحد اهم اسواقها في المنطقة فضلاً عن ان فرضها او تأييدها فرض الحصار الاقتصادي على العراق اثر على عمل الشركات الفرنسية، كما ان وجود الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج العربي وسيطرتها على عقد الاتفاقيات نتج عنه عدم حصول فرنسا على مكاسب اقتصادية على عكس ما توقعته هي كنتيجة لمشاركتها في الحرب على العراق، فأدركت حينها بأنها لن تحصل سوى على بقايا الصفقات الكبيرة بعد الولايات المتحدة الامريكية[٢٩]. وهكذا جاءت الرؤية الاوربية مدركة لأنهيار مكانة فرنسا الدولية كقوة عظمى سياسياً واقتصادياً وعسكرياً اذ لم تحصل سوى على ١٠% تقريباً من الصفقات التي عقدت بعد حرب الخليج، وقدرت خسارتها من جراء مشاركتها في الحرب اكثر من ملياري دولار، وكانت خسارتها نتيجة فرض الحصار على العراق قد قدرت لسنة ١٩٩٠-١٩٩ اكثر من ٦٠٠ مليون دولار، فبذلك فقدت فرنسا لمصداقيتها على الصعيد العربي، وتوالت الانتكاسات الشديدة امام الحزب الاشتراكي نتيجة سياسة رئيسه ميتران[٣٠]. وهكذا طويت الصفحة الاخيرة لسياسة ونهج ميتران وبدت الاوضاع تأخذ شكلاً ومساراً اخر جديد في توجيه وتحديد سياسة فرنسا مع العراق.

اتضحت بوادر التغير في سياسة فرنسا تجاه العراق سواء حكومياً او اعلامياً من خلال الدعوة الى تطبيع واعادة العلاقات مع العراق ودعوة الشركات الفرنسية[٣١] للأستعداد للتعاون مع العراق في المراحل المقبلة، فمع وصول جاك شيراك الى رئاسة الدولة في فرنسا عام ١٩٩٥ أوضح بأنه سيسعى الى تعزيز العلاقات بين الوطن العربي واوربا، ويطالب بضرورة رفع الحظر الاقتصادي والعمل على تحقيق

التوازن على المستويات الاقليمية والدولية[٣٢]، ففرنسا بحاجة الى الاسواق العراقية وبالمقابل فأن العراق بحاجة الى التكنولوجيا الفرنسية والاوربية وهذا يعني ان المصالح الاستراتيجية المستقبلية كثيرة ومتبادلة بين العراق وفرنسا[٣٣]. وكل هذا يعني انه كلما توطدت العلاقات بين العراق وفرنسا تحققت مصالح الطرفين لحاجتها لتطوير تلك العلاقات لخدمة وتنمية الاقتصاد العراقي، اذ ان المجال الاقتصادي هو المجال الاكثر فائدة لفرنسا والذي تتمكن من خلاله من تنفيذ سياستها واهدافها وتحقيق مصالحها، وبشكل عام يدل مسار العلاقات بين العراق وفرنسا على انه حتى وان اعترت العلاقات بين الدول فترات فتور في العلاقات فأن اساس نشوء وبداية هذه العلاقات هي التي تبرز الى السطح سواء كانت علاقات ايجابية او سلبية، فمع حالة فرنسا نجد ان العلاقات الايجابية الحسنة وعلاقات الصداقة عادت لتظهر من جديد مُنحية جانباً ومنهية فترة الفتور في العلاقات، فأولاً واخيراً يظهر ان مصالح العراق وفرنسا تستدعي تطوير اواصر التعاون والصداقة المتبادلة بينهما.

ثالثاً:- العلاقات الخليجية - الفرنسية

تولي الاستراتيجية الفرنسية اهتماماً كبيراً لمنطقة الخليج العربي لما تشكله من اهمية استراتيجية كبيرة تجعلها محط اهتمام وتركيز الدول الكبرى. فمنذ ستينيات القرن العشرين ركزت السياسة الخارجية الفرنسية اهتمامها بالخليج، وفي السبعينيات منه ازدادت اهمية الخليج العربي ووزنه في الاطار الدولي نتيجة الثروة النفطية التي يمتلكها وعلى الدوام، ولكن صاحب تلك الفترة ظروف واحداث نتيجة حرب تشرين الاول ١٩٧٣ ادت الى تعزيز وزيادة اهميته، حيث ادت الازمة النفطية في عام ١٩٧٣ وارتفاع اسعار النفط الى تكثيف التوجه الفرنسي نحو الخليج العربي من اجل معالجة العجز الذي سببه ارتفاع اسعار النفط والحصول على معاملة متميزة بخصوص تزويدها به، فسعت الى تنمية علاقاتها وزيادة مصالحها في المنطقة والحصول على النفط من كل الدول وليس الاقتصار على البعض منها، وفي مقابل حصولها على النفط عززت تجارتها مع دول الخليج العربي فكانت في المحصلة تنظيم لعلاقات فرنسا مع دول الخليج العربي من خلال طرح وتنفيذ عدد من الخطوات، كأقامة المعرض الصناعي الاول الذي نظمته فرنسا في جدة بالسعودية وكان ذلك منذ عام ١٩٦٩، وفي ١٢ كانون الاول ١٩٧٠ زار الملك فيصل ملك السعودية باريس وتم الاتفاق على رفع التبادلات التجارية وانماء التعاون في المجالات كافة، كما تمت اقامة علاقات دبلوماسية مع الامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر في نيسان ١٩٧٢، وفي عام ١٩٧٤ تم رفع التمثيل الدبلوماسي بين فرنسا

والامارات الى مستوى سفارة بدلاً من قائم بالاعمال، وكذلك تقوية العلاقات الفرنسية مع الكويت[٣٤].

ومن اجل تأمين وحماية مصالحها في الخليج العربي رأت فرنسا ضرورة تحييد منطقة الخليج العربي وابعادها عن الصراعات الدولية حيث طرحت ذلك من خلال زيارة الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان الى الخليج العربي عام ١٩٨١، وذلك للارتباط البحري-المائي-الذي يربط لأن الخليج العربي يشكل صلة الاتصال بين المحيط الهندي وحوض البحر المتوسط، فكل ما يهدد أمن الخليج العربي والمحيط الهندي سيؤثر على البحر المتوسط فيشكلون اتصالاً بحرياً متكاملاً وسيهدد بالتالي أمن أوربا كما ترى فرنسا. هذا فيما يتعلق بالأمن السياسي والاستراتيجي، أما من ناحية الأمن الاقتصادي ومن اجل حماية مصالحها الاقتصادية والتجارية فقد رأت فرنسا كذلك ضرورة ابعاد المنطقة الخليجية عن المنافسات الدولية المفضية الى الصراعات على الثروة النفطية فيه، وذلك لأن أي اختلال في التوازنات القائمة سيؤثر على الاقتصاد الفرنسي القائم على ما يقارب نصف الاحتياجات النفطية لها من نفط الخليج العربي ولاسيما العراق والسعودية اللذان يشكلان اهم المحاور التي ترتكز عليها علاقاتها، وكذلك كونهما عنصرا استقرار المنطقة، فأتخذت مواقف سياسية ايجابية تتعلق بقضايا المنطقة كأدانة الاحتلال الايراني للجزر العربية الاماراتية الثلاث، واتخاذ موقف ايجابي من الصراع العربي-الصهيوني، والوقوف بجانب العراق ليس منذ البداية في الحرب العراقية-الايرانية وكما مر ذكره[٣٥].

فنتيجة لهذا الاهتمام الفرنسي في منطقة الخليج العربي فقد ركزت جزءاً من استثماراتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي وبنسبة تصل الى ٢٠,٥% وتتركز بشكل اكبر في المملكة العربية السعودية، وفي عام ١٩٩١ تغلبت ولاول مرة الاستثمارات الفرنسية في دول مجلس التعاون الخليجي عن مثيلاتها في الدول العربية الاخرى حيث وصلت في دول المجلس (٧٢٤٠) مليون فرنك فرنسي مقابل (٦٥٥) مليون فرنك ببقية الدول العربية، وبالمقابل تتجه الاستثمارات العربية والخليجية نحو فرنسا حيث بلغت الاستثمارات الكويتية في فرنسا عام ١٩٩٠ الى (٢٤,٣%)، ويشير مصرف فرنسا الى (٤٣٠) مليون فرنك فرنسي عام ١٩٨١ وعام ١٩٩١[٣٦].

ومع ان فرنسا تركز علاقاتها مع السعودية إلا انها لا تقتصر عليها حتماً فنجدها تتعامل ايضاً مع بقية دول الخليج العربي، اذ توجد سبعة مصارف فرنسية في البحرين وعدد من مكاتب التمثيل المصرفي والشركات الصناعية أي بأجمالي يقدر بـ (٩٧) مليون فرنك فرنسي عام ١٩٩٠، وفي قطر تستثمر فرنسا ما قيمته (٦٣) مليون فرنك فرنسي

عام ١٩٩٠ ممثلة بشركتي توتال وإلف في قطاع البتروكيمياء وتسييل الغاز، اما في الامارات العربية المتحدة فقد استثمرت فرنسا ما مقداره (١١٣٦) مليون عام ١٩٩١-١٩٩٢ من خلال ١٢ شركة فرنسية تقف توتال في مقدمتها، وفي ذلك نجد عدم اهتمام فرنسي بعمان والكويت من بين دول مجلس التعاون الخليجي[٣٧]. ولكن مع ذلك فأن كل هذا يعني ان فرنسا كانت الزبون او المتعامل الاول مع دول مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٩١ من ناحية الواردات والتي بلغت (٢٦,٢%) من اجمالي السوق الاوربية المشتركة، في حين بلغت في مجال الصادرات الى دول المجلس (١٧,٣%) فقط[٣٨].

ولكن يبقى التركيز الفرنسي على السعودية اكثر من غيره، اذ نلاحظ ان فرنسا وبين عامي ١٩٨٩ و١٩٩١ لم تستثمر اموالها في السعودية في مجال الطاقة. بل ركزته على مجالي البناء والهندسة المدنية، حيث بلغ حوالي (٥٧٧) مليون فرنسي و(٢٨٠) مليون في قطاع الخدمات، وفي نهاية عام ١٩٩٢ بلغ مخزون الاستثمارات الفرنسية السعودية مليار فرنك فرنسي[٣٩]. وعند زيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك الى السعودية في تموز ١٩٩٦ بدأت مرحلة الشراكة الاستراتيجية السعودية-الفرنسية حيث ناقش الطرفان العلاقات الثنائية، وعرض شيراك فكرة شراكة سياسية واقتصادية وثقافية، أي لم تقتصر فقط على الجانب السياسي، وما يؤكد ذلك هو الاتفاق الفرنسي-السعودي بين وزير داخلية البلدين نايف وباسكوا في تشرين الثاني ١٩٩٤ على مذكرة تفاهم تتضمن مساعدة فرنسا للسعودية في تحسين امن حدودها، كما واتفقت السعودية وفرنسا على تعزيز التنسيق الأمني في مجال مكافحة الارهاب في ٧ حزيران ١٩٩٦ في جدة في اتفاق تم بين وزير الخارجية السعودية وشيراك[٤٠]. وفي ١٦-١٨ تشرين الاول ١٩٩٨ قام الامير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهد السعودية ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني بزيارة رسمية الى فرنسا تلبية لدعوة الرئيس الفرنسي جاك شيراك، وتمت في الزيارة مباحثات بين ولي العهد السعودي وجاك شيراك ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع اتسمت بالصداقة والثقة والتأكيد على متانة العلاقات السعودية-الفرنسية المبنية على التعاون والتشاور والحوار، كما اكد الطرفان على تطوير وتعزيز الشراكة الاستراتيجية الشاملة التي أسسها ملك السعودية وجاك شيراك في الميادين السياسية والاقتصادية والأمنية، واكد الرئيس الفرنسي على التزام فرنسا في المساهمة بأمن الخليج وتأييده للاجراءات التي تتخذها لطلب السعودية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، كما وتم الاتفاق على ضرورة مواصلة المباحثات لسرعة التوصل الى عقد اتفاقية ثنائية لتشجيع

وحماية المياه والزراعة ونظم الجودة والمواصفات والمقاييس، واستعرضا تنفيذ برنامج التوازن الاقتصادي، واكدا على اهمية استقرار سوق النفط للاقتصاد العالمي ودور السعودية في امداد البترول، وابدت فرنسا مساعيها الرامية الى عقد اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوربي وضرورة احراز تقدم للتوصل الى الاتفاقية[٤١].

كل ما تقدم يدل على عمق العلاقات الخليجية-الفرنسية ومصلحة الطرفين في تعزيزها وتنميتها ولكن بشكل اكبر بالنسبة لفرنسا اذ ان دول الخليج العربي لها من الشركاء والعلاقات الكثير وليس فقط فرنسا ولكن الاخيرة تتأثر بشكل كبير في حالة أي تأثير او طارئ على علاقاتها وتعاملاتها مع الخليج العربي لما يشكله من تأثير كبير على اهميتها ووضعها الاقتصادي خاصة.

رابعاً:- السياسة الفرنسية تجاه دول المغرب العربي

يمثل المغرب العربي مكانة مهمة واستراتيجية في اهتمامات السياسة الخارجية الفرنسية نتيجة للأعتبارات والعوامل التاريخية والاقتصادية والاستراتيجية فأول ارتباط بين الاقليمين هو الارتباط الجغرافي، اذ تشترك كل منهما في الوقوع جغرافيا على البحر الابيض المتوسط وبالتالي يشكل المغرب العربي صلة الاتصال بين فرنسا والوطن العربي بأسره. فعلاقة فرنسا مع الجزائر كانت واحدة من مرتكزات السياسة الفرنسية في المغرب العربي والتي تأتت من المرحلة الاستعمارية الطويلة الى جانب الامكانيات الاقتصادية التي تمتلكها الجزائر لدرجة ان هذا التركيز على الجزائر، ابعدها عن بقية دول المغرب الاخرى كتونس والمغرب اللتان بحثتا عن تحالفات اخرى على الاغلب، مما يؤدي الى تحجيم دور فرنسا في المنطقة ويجعلها تبحث عن توازن يحافظ على مركزها واظهار حياديتها. فكان موقفها من المغرب وخاصة حيال الصراع في شمال غرب افريقيا موقفاً معادياً، واتضح ذلك على مستوى الأمم المتحدة، ولكنها عادت لتغير رأيها وتعارض انشاء دويلة صغيرة في الصحراء[٤٢]. فهناك العديد من المتغيرات الدافعة للحكومة الاشتراكية الفرنسية للأبقاء على التوازن بين دول المغرب العربي، منها وجود عدد كبير من المغاربة في فرنسا وبالمقابل وجود عدد كبير من الفرنسيين في المغرب، الى جانب دور الدبلوماسية المغربية في البحث عن تسوية لأزمة الشرق الاوسط، ناهيك عن العلاقات التي تربط المغرب بالخليج العربي ومصلحة فرنسا في ذلك، وكذلك من اجل المحاولة او السعي للحيلولة دون تعمق الوجود الامريكي في المغرب[٤٣]. حتى ان فرنسا ومن اجل تحقيق والحفاظ على مصالحها نجدها احياناً تميل الى جانب المغرب

العربي متعارضة مع الاتحاد الاوربي ومختلفة مع اسبانيا فيما يخص اتفاقية الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الاوربي وعدم قبول المغرب داخل الاتحاد الاوربي[٤٤].

ولكن في مقابل كل هذه الخطوات الفرنسية التي تبدو ظاهريا جهوداً ومساعي في تطوير العلاقات فأن لها وجهاً آخر غير معلن في المنطقة وفي علاقاتها معها، حيث نجدها تلعب دوراً خفياً مع بعض الدول الاوربية في اطالة وتمديد المحنة او الأزمة الترابية للمغرب بخصوص مشكلة الصحراء وتقطع الطريق امام مبادرات تسوية أزمة لوكربي في ذلك الحين، وتعمل على تأزيم وليس حل المشكلات في دول المغرب العربي، ويساعد في ذلك ويؤكده الحاقية وتبعية دول المغرب العربي لفرنسا وفقدانها لأستقلاليتها وقرارها السياسي والاقتصادي[٤٥]. فمع وصول جاك شيراك الى الحكم نرى ان اليمين الفرنسي الجديد سعى لمسح الآثار السلبية في علاقات الاشتراكيين مع المغرب العربي لتحقيق ريادة فرنسية ودور في صياغة الاحداث في اوربا والبحر المتوسط وافريقيا، ففرنسا تقف على رأس الدول المصدرة للمغرب والمستوردة منه والمستثمرة فيه ايضاً، فقد زار شيراك الرباط وسعى الى تحقيق تعاون ثنائي متبادل سياسي واقتصادي ومالي وتجاري وتعليمي، فدعا الى اقامة شراكة تعليمية، ودعا المستثمرين الى المشاركة في مسلسل الخصخصة المغربي ودخول الاسواق المغربية وتوقيع بروتوكولات مالية بخصوص توفير ماء الشرب وتطوير نظام السكك الحديدية المغربي، فالعلاقات بين دول المغرب العربي وفرنسا مهمة وعميقة وتحمل الكثير من التفصيلات ولكن بأختصار وبشكل عام فأن دول المغرب ترى انها بحاجة الى تطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية والسياسية وبالمقابل تريد فرنسا ان ترتكز على اساس قوي وراسخ في المنطقة يساعدها في تقوية واظهار دورها الاقليمي والعالمي.

خامساً: الموقف الفرنسي من القضية الفلسطينية ومن (عملية التسوية) للصراع العربي – الصهيوني

مما لاشك فيه ان الموقف الفرنسي من القضية الفلسطينية يحتكم الى المصالح الفرنسية وعلاقاتها بالمنطقة العربية ومصالحها فيها وخاصة النفطية وكذلك الأمنية[٤٦]، فنجد السياسة الفرنسية بشكل عام تقوم على تعبئة ومساندة القضية الفلسطينية بدون القدرة على فرض حل لها، وطرحها لمبادرات ودعوتها لعقد مؤتمر دولي للسلام وتأييدها لقراري مجلس الأمن رقم (٢٤٢) (٣٣٨) ومطالبتها بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولة فلسطينية مستقلة، ولكن من جانب آخر الحفاظ على أمن واستقرار (إسرائيل) ضمن حدود آمنة، فهي تحاول تحسين علاقاتها مع اطراف الصراع بالقيام بدور الوسيط.

إلا ان (إسرائيل) ترفض الاعتراف بدور فرنسي يؤثر في (عملية التسوية) وهذا بالطبع يحد من الدور الفرنسي[٤٧]، علماً ان لفرنسا منذ البداية علاقات واعتراف (بإسرائيل) ومساعدات عسكرية وتسليحية.

وقبل مفاوضات (التسوية) في مدريد في تشرين الاول ١٩٩١ اعلنت فرنسا بأنه لن يكون هناك أمن وتعاون بين دول البحر المتوسط من دون ان يكون للفلسطينيين وطن ودولة، وتم التصريح الفرنسي في تموز ١٩٩١- أي في فترة حكم ميتران- على ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام تحت اشراف الأمم المتحدة ووفق قراراتها. ومنح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير على ارض وطنه، كما ان الشرعية الدولية يجب الا تنظر الى الامور الراهنة برؤيتين متناقضتين، بل يجب معالجة كل القضايا برؤية واحدة لتوفير الأمن والسلام، مع ضرورة العمل على حل مشكلة الشرق الاوسط بكل السبل المتاحة. واستمرار السياسة الفرنسية وبعد التوقيع على اتفاق اوسلو في ١٣ ايلول ١٩٩٣ زادت المساعدات الاوربية للمناطق الفلسطينية الى (٥٠٠) مليون ايكو ولمدة خمس سنوات والى جانب مساعدات الدول الاوربية المختلفة بلغت مساعدات فرنسا ٢٠% من المساعدات الاوربية[٤٨]. ولكن بقي تحركها بين الاعوام ١٩٩١-١٩٩٤ مقتصراً على اصدار البيانات والتصريحات الرسمية ودعوة اطراف الصراع الى الالتزام باتفاقيات (مدريد واوسلو)[٤٩]. اما بعد وصول جاك شيراك الى الحكم في فرنسا عادت السياسة الديغولية لتميز وتعلن سياسة فرنسا الخارجية ازاء الوطن العربي، فظهر التحرك الفرنسي خلال العدوان الصهيوني على لبنان في نيسان ١٩٩٦، وفي اطار (عملية التسوية) اتخذت فرنسا موقفاً مؤيداً للموقف العربي والفلسطيني بشكل خاص، كما حثت الاتحاد الاوربي على بلورة سياسة نشطة ومؤثرة ازاء النظام العربي ولاسيما (عملية التسوية) والقضية الفلسطينية[٥٠]. حتى ان تعيين المبعوث الاوربي الدائم للاتحاد الاوربي -السفير الاسباني- ميغيل موراتينوس في ١٩٩٦/١٠/٢٨ لمتابعة مفاوضات السلام كان انتصاراً وتقدماً للدبلوماسية الفرنسية التي دفعت الاتحاد الاوربي خطوة متقدمة تتعدى مرحلة اصدار البيانات وجولات الترويكا الاستطلاعية، بمعنى ان لفرنسا دوافعها ومصالحها في تحريك وتنشيط الدور الفرنسي والدور الجماعي الاوربي في عملية السلام وفي المنطقة بشكل عام[٥١]. فالموقف الفرنسي الشيراكي تحديداً من (مسارات التسوية) شدد على ان أمن بلدان المنطقة لا يمكن ان تضمنه القوة والسلام وحده يضمن الأمن، كما اقر بأن فرنسا ليس لها القدرة على املاء بنود اتفاق على اطراف الصراع ولكنها بالحد الذي تتمكن منه

هو التذكير بالمبادئ التي بدونها لا يكون أي سلام مستديم وهي:

- مبدأ الارض مقابل السلام.
- مبدأ ممارسة جميع بلدان المنطقة لسيادتها على كامل اراضيها.
- مبدأ الأمن للجميع.
- مبدأ حرية تقرير المصير للفلسطينيين أي بناء دولتهم، ان مسألة اللاجئين ووضع القدس بالغ الاهمية.
- دعوته لانسحاب (إسرائيل) من جنوب لبنان ومرتفعات الجولان السورية.
- دعوته لقيام دولة فلسطينية مزدهرة.
- دعوته لمملكة اردنية هاشمية تكون مثال للديمقراطية والنمو.
- الدعوة لسوريا سيدة على جميع اراضيها.
- الدعوة لمصر قوية وحكيمة وراندة للسلام.

فترى فرنسا في موقفها هذا تحقيقاً للأمن والاستقرار في المشرق العربي، ولتحقيق ذلك حدد شيراك اسس (السلام والتسوية) منها مثلاً الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وقيادم دولته، والانسحاب (الإسرائيلي) الكامل من مرتفعات الجولان وجنوب لبنان[٥٢]. كما دخل الدور الفرنسي في اطار المبادرات فأطلق شيراك في اواخر عام ٢٠٠١ مبادرة او مشروع فرنسي نص على اجراء انتخابات في المناطق الفلسطينية، إلا ان الولايات المتحدة الامريكية اعترضت عليه ورفضته، كما وايدت فرنسا المبادرة السعودية التي اطلقها الامير عبد الله ولي عهد السعودية في شباط ٢٠٠٢، إلا ان كل تلك المبادرات تصطدم بجدار المعارضة الامريكية التي تحجم الدور الاوربي والفرنسي[٥٣].

فتأسيساً على ما تقدم يظهر ان فرنسا ودورها في (عملية التسوية) تقع وضمن التيارات الأوربية الثلاثة المتجاذبة بخصوص دور اوربي في (عملية التسوية) في التيار الاول الذي يضمها مع كل من اسبانيا ايطاليا ايرلندا والذي تتخذ موقفاً واضحاً وحاسماً من (عملية التسوية) في تحميله (لإسرائيل) مسؤولية الازمة التي تمر بها العملية، ويطمح الى دور أوربي ناشط ومؤثر في العملية وفي المنطقة[٥٤].

ولكن امام كل تلك المحاولات الفرنسية والاوربية منذ عودة الديغولية للرئاسة الفرنسية ووعود شيراك بدور فرنسي مؤثر في (عملية التسوية) وتنامي الاتصالات العربية-الفرنسية بعد فوزه بالرئاسة. وتاكيده على اهمية وضرورة دور اوربي متوازن بشكل اكثر من الولايات المتحدة الامريكية (لإسرائيل)، إلا ان النتيجة لكل ذلك توضح وحتى باعتراف الفرنسيين كذلك بأن الدور الاوربي وحتى الفرنسي من خلاله لم يتمكن وكما يطمح من كسر الجمود وتحريك العملية وبقي مكملاً للدور الامريكي[٥٥]. فالدور الفرنسي في

جامعة بغداد
مكتبة العلوم السياسية

(عملية التسوية) يحاول جاهداً القيام بفعل مؤثر ومحرك للعملية إلا ان الهيمنة الامريكية على العملية وتحالف الولايات المتحدة الامريكية و(إسرائيل) في مواقفهما من العملية، ومحدودية الامكانية او الارادة الفرنسية تجعل موقفها على الرغم من جهودها ومساعيها دوراً غير مؤثر او نشيط، بل وليس له القدرة على الخروج عن الارادة الامريكية المهيمنة والتي ترتبط معها المصالح الفرنسية وتؤثر فيها في حالة مخالفتها، وذلك لاستمرار وجود مصالحها مع اطراف الصراع أي في تقديم المساعدات للفلسطينيين، وكذلك علاقاتها ومصالحها الثنائية مع الكيان الصهيوني حتى وان كان دورها محدود في (عملية التسوية) التي لا يراد منها (سلام) وأمن حقيقي وانما (سلام غربي صهيوني).

سادساً: العلاقات المصرية – الفرنسية

ترتبط فرنسا مع مصر بعلاقات طويلة من الصداقة والتعاون الكثيف وتستند على اهتمام فرنسي بتاريخ مصر. وقد قام الرئيس جاك شيراك بزيارات عديدة الى مصر منها زيارته في نيسان ١٩٩٦ والتي القى فيها خطاباً هاماً امام طلبة جامعة القاهرة حول سياسة فرنسا العربية والمتوسطية، كما قام الرئيس محمد حسني مبارك بزيارات عديدة الى فرنسا منذ عام ١٩٩٨، كما زار رئيس الوزراء ليونيل جوسبان القاهرة في ايار ١٩٩٩ لافتتاح صالون (فرانس اكسبو) الهادف الى تشجيع وتنمية العلاقات التجارية بين البلدين، وتأتي تلك الزيارات للتفاهم والتعاون والحوار المتبادل وسياسات كل من فرنسا ومصر لتبادل وجهات النظر حول المسائل الدولية والاقليمية. ويعبر ذلك التعاون والعلاقات الكثيفة المصرية–الفرنسية عن عمق وتنوع العلاقات، حتى انه قد تم ايجاد وظيفة ملحق للشرطة في سفارة فرنسا في القاهرة بعد زيارة وزير الداخلية الفرنسي شوفنمان في القاهرة في نيسان ١٩٩٨، ويلاحظ ذلك النجاح في العلاقات الثنائية حتى في اطار المنظمات المتعددة الجنسيات والهيئات التابعة للأمم المتحدة، وتنتمي كل من مصر وفرنسا الى الوكالة الفرنكوفونية التي يتولى فيها بطرس بطرس غالي منصب السكرتير العام، كما وتعتبر مصر وفرنسا دولتين فاعلتين في اطار مؤتمر برشلونة الذي يضم الدول المطلة على البحر المتوسط ودول الاتحاد الاوربي[٥٦].

فهكذا تحتل المنطقة العربية جانباً مهماً من الادراك الفرنسي حيث اكد الجانب الفرنسي في مباحثات مصرية-فرنسية مشتركة حول (عملية التسوية) وعلى مستوى وزيري الخارجية عمرو موسى وهيبر فيدرين على اهمية الشرق الاوسط للسياسة الفرنسية ووصف مصر بانها شريك فرنسا من الطراز الاول، ويأمل في تحريك الجمود في (عملية التسوية) من خلال الوصول

الى مبادرة مصرية-فرنسية، كما تناول الجانبان مختلف القضايا العربية في المنطقة ومن بينها المسألة العراقية والمناقشات في مجلس الأمن، اضافة الى التعاون المصري-الاوربي والعربي-الاوربي في (عملية التسوية) الى جانب العلاقات الاقتصادية بين الطرفين[٥٧]. علما انه يوجد مكتب للتوسع الاقتصادي في القاهرة وهو القسم التجاري للسفارة الفرنسية في مصر لادارة العلاقات الاقتصادية في مصر في وزارة الاقتصاد والمالية والخارجية. ويعد المكتب كأداة ربط للشركات الفرنسية الراغبة في الاستعلام عن السوق المصرية في النواحي التشريعية والاقتصادية وفرص العمل واشكال المنافسة والتمويل، وكل ذلك يصب في رغبة هذه الشركات بالقيام بأعمال تصديرية او التواجد في السوق المصرية، ويعد المكتب مصدر للمعلومات الاقتصادية للطلب الفرنسي لصالح الشركات المصرية الراغبة في تنمية علاقاتها مع فرنسا، ويدعم صندوق تمويل المشروعات المنبثق من المعونات الغذائية الفرنسية مشروعات التنمية الزراعية والغذائية بدءاً من الابحاث حتى التصنيع، ويتولى مكتب الاتصال الزراعي المصري-الفرنسي ادارة الصندوق[٥٨]. كل ذلك يؤكد عمق العلاقات المصرية-الفرنسية مع سعي فرنسا الى تكثيف هذه العلاقات خدمة لمصالحها في المنطقة العربية وفي المشروع المتوسطي التي تسيطر فرنسا فيه بشكل كبير، وعلى اساس ان مصر من دول البحر المتوسط المهمة والحيوية.

سابعاً: الآفاق المستقبلية للعلاقات العربية-الفرنسية

على الرغم من العلاقات بين الوطن العربي وفرنسا تؤكد وبشكلها العام عمق الروابط والصداقة والتعاون المشترك والمتبادل، إلا ان فترة حكم جاك شيراك تشير الى اهتمام فرنسي اكثر بتوطيد العلاقات مع الدول العربية، اذ اعلن عن تقوية علاقات فرنسا مع سوريا ولبنان وتطبيع علاقات سوريا مع الاتحاد الاوربي ومع المؤسسات المالية العالمية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي حتى تعود ثقة المستثمرين فيها باستمرار الدعم الفرنسي لجهود اعمار لبنان[٥٩]. فبذلك يشكل المشرق العربي والخليج العربي اهتماماً متزايداً في الاستراتيجية الفرنسية حيث تعتبرها وحدة جيوسياسية وجيواقتصادية ذات مكانة كبيرة واساسية للقدرة الفرنسية، وتمتد هذه الوحدة بنظر فرنسا من البحر الاحمر الى الخليج العربي وما يقابلها من وجود آخر مماثل في المغرب العربي ودول البحر المتوسط، والوجود الفرنسي في هذه المنطقة يشكل مستقبلاً ضمانة فرنسية جيواقتصادية ناجحة للاقتصاد الفرنسي، فطموح فرنسا ان يرتقي الاقتصاد الفرنسي والامكانيات الفرنسية مستقبلاً باتجاه دولة عظمى شريكة للولايات المتحدة الامريكية بدون ان تصطدم معها[٦٠].

الرؤية الفرنسية تركز على ضرورة التلاقي الفرنسي مع الاقطار العربية المتشاطئة على الجانب الشرقي والجنوبي للبحر المتوسط الى جانب الدول العربية الاخرى كالعراق والسعودية والكويت، مما يعني ان فرنسا وسعت دائرة مصالحها التقليدية في البحر المتوسط شرقاً ولبنان وسوريا نحو المحيط الهندي مروراً بمنطقة الخليج العربي[٦١]. التي عدت المنفذ الاساسي لصادرات فرنسا من الاسلحة، باعتبارها اكثر مناطق العالم استيراداً لها. حيث تعتبر فرنسا مبيعاتها لها ليست مجرد سلعة تربح من ورائها ولكن تسعى لبسط النفوذ والحفاظ على ميزان القوة العسكرية في العالم وكسب صداقات دبلوماسية[٦٢].

اذن فالمنطقة العربية تشكل كلاً لا ينفصل عن أمن البحر المتوسط ولا تنفصل عن أمن الخليج العربي حيث يشكلان منطقة استثمارات كبيرة لفرنسا، وعليه لم تفصل فرنسا بين أمنها كدولة مطلة على البحر المتوسط وبين ما يجري في المنطقة العربية ككل[٦٣]. فكل تلك الطموحات الفرنسية في الوطن العربي بعد مجيء شيراك الى الحكم تؤشر تميزاً اكثر ورغبة فرنسية بعلاقات اقوى واعمق، اذ اعلن شيراك عن عودة سياسة فرنسية ديغولية اصلية مرتكزة على مفاهيم الاستقلالية، فأعلن عن السعي للقيام بتوازنات جديدة وبتفعيل السياسة الفرنسية تجاه المشرق العربي والتحرك بقوة وجدية لوضع علاقات دولية متكافئة[٦٤].

فمستقبل العلاقات العربية-الفرنسية يعتمد على تدعيم الدور الفرنسي في المنطقة العربية عند توافقه مع المصالح العربية خاصة وان فرنسا تعد دولة مؤثرة سياسياً او عضواً دائماً في مجلس الأمن وعضواً قوياً في الاتحاد الاوربي وفي مجموعة الدول الصناعية، وتعد عاصمة ثقافية ويوجد فيها عدد من المؤسسات الثقافية كاليونسكو ومعهد العالم العربي، وترتبط جغرافياً مع الوطن العربي بحوض المتوسط الذي من المفترض ان يسعى الطرفان لجعله بحيرة سلام واستقرار للمنطقة، فعليه يقتضي مستقبل العلاقات العربية-الفرنسية تطويره على اسس من الاحترام والتقدير المتبادل وتعزيز التعاون[٦٥] السياسي والاقتصادي والثقافي والدبلوماسي واستثمار الامكانات المتوافرة لدى الطرفين من خلال:

- استفادة فرنسا من النفط الخليجي لابد وان تقابله تقديم مشروعات واستثمارات في المنطقة تخدم دول المنطقة وليس تحقيق استفادة فرنسا فقط.
- اتخاذ فرنسا لمواقف سياسية تؤيد القضايا العربية من خلال استثمار علاقات الصداقة القديمة والمستمرة بين الطرفين.
- استثمار فرنسا لعضويتها الدائمة في مجلس الأمن في اتخاذ مواقف

فاعلة ومؤثرة وتعبر عن استقلالية فرنسية غير تابعة للولايات المتحدة الامريكية.

- توفير الوسائل التقنية والصناعية المتقدمة الى الدول العربية من خلال تصدير منتجاتها وبناء مشروعات مشتركة عربية-فرنسية.

وتعد قيادة فرنسا لمشروع الشراكة المتوسطية الفرصة الملائمة لها في تقوية علاقاتها مع الدول العربية اولاً باتخاذ مواقف اكثر استقلالية ولو كانت -أي فرنسا- تريد تعزيز علاقاتها مع الدول العربية بشكل مستقل وفاعل ومتكافئ فالمهم هو معاملة الدول العربية من منطلق التكافؤ والمساواة التي تقوم عليها الشراكة وعدم ضم (إسرائيل) في عضوية المشروع. إلا ان حقيقة هذا المشروع وبناءاً على مضمونه الذي لا يوضح الشراكة بمعناها الحقيقي وانما يعد فرصة ومجال للنفوذ الى المنطقة العربية واستغلال خيراتها وموقعها الاستراتيجي لتحقيق المصالح الغربية، فنجدها تتخذ موقف القيادة والتميز واملاء الشروط على الدول العربية، فتفقد بذلك الشراكة معناها الحقيقي، وسيؤثر ذلك بشكل سلبي على العلاقات العربية-الفرنسية أي بالرغم من علاقات فرنسا مع الدول العربية إلا انها لا تتعامل معها ومن خلال هذا المشروع بشكل تشاركي تعاوني متكافيء أي تظهر قيادتها على الدول العربية وليس علاقاتها التي تسعى وكما ذكرنا الى تقويتها وتعزيزها أي انها استثمرت المشروع لصالحها وليس لصالح الشراكة والشركاء. أي من الضروري اقامة مشروعات عربية-فرنسية مشتركة ومتكافئة وتخدم مصالح الطرفين ولا تدخل فيها (إسرائيل). بالمقابل على الدول العربية تحقيق تضامن عربي ومواقف وعلاقات عربية-عربية موحدة وقوية وراسخة، وبناء نظام اقليمي عربي مستقر. أي ان تتعامل فرنسا مع الوطن العربي ككتلة عربية واحدة قوية ومتضامنة، وليس التعامل مع الدول العربية كفضاءات متعددة في المشرق العربي والمغرب العربي والخليج العربي، إلا ان فرنسا ومن اجل الحفاظ على مصالحها تعمل على بناء علاقات مع كل الاطراف أي مع الدول العربية من جانب، ومع الكيان الصهيوني من جانب آخر، وتخشى ان تتأثر مصالحها وعلاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية، بمعنى ان فرنسا لم تصل الى القوة التي تتمكن من خلالها من اتخاذ مواقف سياسية مستقلة على الاطلاق وفي كل القضايا، فمستقبل العلاقات العربية-الفرنسية يعتمد على قدرة فرنسا وامكانياتها ودورها وارادتها في تطوير علاقاتها مع الدول العربية، الى جانب تأثير المتغيرات والاحداث الدولية والاقليمية على تلك العلاقات وتحسينها وتعزيزها وتحقيق المصالح المتبادلة الذي يعتمد على تطوير قدرة وسياسة كل من الطرفين بالسير في

اتجاه التطوير والتعاون والتضامن واستثمار فرنسا لمكانتها وظهورها كقوة كبرى في النظام الدولي.

الخاتمة

توصلت دراسة وبحث العلاقات السياسية بين الوطن العربي وفرنسا الى النتائج الأتية:

- تتميز فرنسا في علاقاتها مع الوطن العربي بوقوعهما –الوطن العربي وفرنسا– على حوض البحر الابيض المتوسط، أي ان اساس العلاقات بينهما هو الاساس الجغرافي، وبذلك فان فرنسا ربطت بين أمن البحر المتوسط وبين أمن البحر الاحمر والخليج العربي، أي انها ترى ان كل ما يؤثر على المنطقة العربية يؤثر على أمن المتوسط وبالتالي على أمنها وأمن اوربا.
- ان الاهتمام الفرنسي بالمنطقة العربية هو اهتمام قديم إلا انه تحول في طبيعته وشكله من النفوذ الاستعماري الى المجال التعاوني بعد تحقيق الدول العربية لاستقلالها.
- بالرغم من ان العلاقات العربية–الفرنسية وخاصة بعد مجيء ديغول هي علاقات ايجابية وعلاقات صداقة وتعاون على الاغلب، إلا ان السياسة الفرنسية تتغير تبعاً لتغير قيادتها، بمعنى انه عند مجيء شيراك الى الحكم انطلقت فرنسا نحو مسيرة اوثق وعلاقات امتن مع الوطن العربي.
- تسعى فرنسا لتطوير علاقاتها مع العراق لما تحققه تلك العلاقات من مصالح اقتصادية ونفطية واستثمارية، وفي الوقت ذاته ان تطوير تلك العلاقات سيخدم المصلحة العراقية في الاستفادة من التقنية الفرنسية والتطورات الاقتصادية والتنموية والاستفادة منها في تنمية الاقتصاد العراقي.
- ان فرنسا تحاول اتخاذ موقف ولعب دور في كل القضايا العربية ولكن هذه المواقف والادوار لا تزال محدودة وغير قوية وتجابه بضغوط امريكية، وهذا يعني ضرورة اتخاذ فرنسا لمواقف وادوار اكثر استقلالية واكثر ايجابية بخصوص القضايا العربية، أي على فرنسا تفعيل دورها وتعزيز موقفها من القضية الفلسطينية، خاصة وان لها علاقات متينة مع الساطة الفلسطينية، ولكن فرنسا في الوقت نفسه لا تفرط في علاقاتها مع الكيان الصهيوني مع انها تنتقد المواقف الصهيونية وتسعى الى التأثير فيها لتغييرها.
- ان علاقات فرنسا مع دول مجلس التعاون الخليجي من خلال حصولها على احتياجاتها من النفط وتزويد الخليج العربي بالمنتجات الفرنسية بمختلف انواعها بما فيها بيع الاسلحة الفرنسية الى الخليج العربي كسوق جيد لتلك الاسلحة لا تبتغي

منه فقط تحقيق المصلحة الاقتصادية والنمو التجاري وانما محاولة التأثير وبسط النفوذ في المنطقة، إلا انها تصطدم بالسياسة والضغوط الامريكية في الخليج العربي.

- ان اتجاه الدول العربية نحو تفعيل التضامن العربي وتعزيز العلاقات العربية ونبذ الخلافات بما يخدم تحقيق الأمن العربي، سيساعد في تعامل فرنسا مع الوطن العربي ككل واحد وليس فضاءات متعددة، وحتى يكون الموقف الفرنسي من الدول والقضايا العربية موقف واحد لا ان تكون علاقاتها مع بعض الدول العربية ايجابية ومع البعض الأخر سلبية بسبب عدم التوحد والتوافق بين الدول العربية نفسها.
- لو كانت فرنسا تريد اقامة علاقات ايجابية متكافئة ومتساوية مع الوطن العربي لاستغلت مشروع الشراكة المتوسطية بشكل ايجابي ويخدم مصلحة الطرفين العربي والاوربي ومعاملة الدول العربية بشكل متكافئ مع الدول الاوروبية، إلا انه يبقى يخدم المصالح الغربية الاوربية ويضم (إسرائيل) في عضويته ويستغل الدول العربية.
- ان مستقبل العلاقات بين الوطن العربي وفرنسا يقوم على اتخاذ المواقف الايجابية الفرنسية ازاء الوطن العربي، وتنمية الاساسية الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، وانتهاج سياسات ومواقف ايجابية من القضايا العربية، وتكثيف المشروعات الاقتصادية والصناعية وزيادة التبادلات التجارية وبما يحقق مصالح الطرفين، مع عدم اغفال العلاقات الثقافية وتنميتها من خلال المؤسسات الثقافية والتعليمية من اجل استمرارية وتطوير العلاقات بين الطرفين بما يحقق الاهداف والمصالح العربية والفرنسية في نظام عربي آمن ومستقر.

الهوامش

١. شارل سان برو، رهان العلاقات الفرنسية العراقية، (فرنسا والعراق)، شؤون سياسية، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، العددان (٦-٧)، ص٧٦.
٢. د. محمد العجلاني، السياسة الفرنسية في المنطقة العربية، من كتاب: (العرب في الاستراتيجيات العالمية)، تحرير: مصطفى الحمارنة، مركز الدراسات الاستراتيجية/الجامعة الاردنية، عمان ١٩٩٤، ص ص١٩٥-١٩٦.
٣. د. محمد مصطفى كمال ود. فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الاوربي والعلاقات العربية-الاوربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الاولى، آب/اغسطس ٢٠٠١، ص١٩٤.
٤. نفس المصدر اعلاه، ص٩٢.
٥. نفس المصدر اعلاه، ص٩٤.
٦. د. بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية ازاء الوطن العربي منذ عام ١٩٧٦، سلسلة اطروحات الدكتوراه (٩)، مركز دراسات الوحدة

جامعة بغداد
مكتبة كلية العلوم السياسية

العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الاولى، نيسان/ابريل ١٩٨٧، ص ص٢٥-٢٦.
٧. شارل سان برو، مصدر سبق ذكره، ص٧٦.
٨. عامر كامل احمد، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المشرق العربي-عقد التسعينات، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص١٣.
٩. د. محمد العجلاني، مصدر سبق ذكره، ص١٩٨.
١٠. احمد خضير سعيد الزهراني، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الخليج العربي خلال عقد التسعينات، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص١٠.
١١. د. محمد العجلاني، مصدر سبق ذكره، ص١٩٨.
١٢. د. بوقنطار الحسان، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٦-٣٨.
١٣. د. محمد العجلاني، مصدر سبق ذكره، ص٢٠١.
١٤. د. بوقنطار الحسان، مصدر سبق ذكره، ص ص٥٨-٥٩.
١٥. نفس المصدر اعلاه، ص٥٢.
١٦. د. محمد العجلاني، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٠٣-٢٠٤.
١٧. د. بوقنطار الحسان، مصدر سبق ذكره، ص٦٢.
١٨. د. محمد العجلاني، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٠٦-٢٠٧.
١٩. الدكتور بشارة خضر، اوربا والوطن العربي (القرابة والجوار)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الاولى، ايلول/سبتمبر ١٩٩٣، ص ص١٧٥-١٧٨.
٢٠. هيفاء احمد السامرائي، الحوار العربي-الاوربي، الجمهورية العراقية، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، سلسلة دراسات (٣٠٠)، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢، ص٢٨.
٢١. رحيم عطا كريم، العلاقات العراقية-الفرنسية الخط الفاصل بين المرتكزات الاستراتيجية والمتغيرات السياسية، شؤون سياسية، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، العددان (٦-٧)، ص٧١.
٢٢. د. بوقنطار الحسان، مصدر سبق ذكره، ص١٧١.
٢٣. احمد خضير سعيد الزهراني، مصدر سبق ذكره، ص١٩.
٢٤. عامر كامل احمد، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.
٢٥. احمد خضير سعيد الزهراني، مصدر سبق ذكره، ص٦١.
٢٦. د. ناظم عبد الواحد جاسور، الموقف الفرنسي من الازمة والعدوان العسكري وآفاق العلاقات المستقبلية، (دراسات ستراتيجية)، (العراق والقوى الكبرى وقائع المؤتمر السنوي لمركز الدراسات الدولية ١٩٩٦-١٩٩٧)، العدد لثالث/١٩٩٧، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ١٩٩٧، ص١٥٨.
٢٧. عامر كامل احمد، مصدر سبق ذكره، ص ص١٠٢-١٠٩.
٢٨. نفس المصدر اعلاه، ص٤٤.
٢٩. رحيم كريم عطا، مصدر سبق ذكره، ص٧٤.
٣٠. د. ناظم عبد الواحد جاسور، مصدر سبق ذكره، ص٢١٧.
٣١. نفس المصدر اعلاه، ص١٧١.
٣٢. د. ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، مستقبل العلاقات العراقية-الفرنسية وآفاق تطورها، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، العددان (٨-٩)، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ص٢١٧.

٣٣. نفس المصدر اعلاه، ص ٢١٩-٢٢٠.
٣٤. احمد خضير سعيد الزهراني، مصدر سبق ذكره، ص ص١٢-١٥.
٣٥. نفس المصدر اعلاه، ص ص٦٢-٦٣.
٣٦. الدكتور بشارة خضر، اوربا وبلدان الخليج العربي الشركاء الاباعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، كانون الثاني/١٩٩٧، ص ص٢٥٥-٢٥٦.
٣٧. نفس المصدر اعلاه، ص٢٥٧.
٣٨. الدكتور بشارة خضر، اوربا وبلدان الخليج العربي الشركاء الاباعد، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.
٣٩. نفس المصدر اعلاه، ص٢٥٦.
٤٠. احمد خضير سعيد الزهراني، مصدر سبق ذكره، ص ص٣١٠-٣٣١.
٤١. المملكة العربية السعودية/وزارة الخارجية/المكتب الصحفي، المملكة وفرنسا باريس ٢٧ جمادي الاول ١٤١٩، الموافق ١٨ سبتمبر ١٩٩٨، ص ص٣-١ (موقع انترنت).
٤٢. د. بوقنطار الحسان، مصدر سبق ذكره، ص ص١٨٨-١٩٠.
٤٣. نفس المصدر اعلاه، ص ص١٩٤-١٩٥.
٤٤. سعيد عكاشة، المبادرات الاوربية في الشرق الاوسط: خربشات في جدار صلب [رؤية عربية]، السياسة الدولية، العدد (١٤٨)، السنة الثانية والثلاثين، ابريل ٢٠٠٢، ص٨١.
٤٥. ميلاد مفتاح الحراثي، العلاقات المغاربية-الاوربية سنة ٢٠٠٠، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، العدد (٢٠٩)، ١٩٩٦/٧، ص ص٣١-٣٤.
٤٦. احمد خضير سعيد الزهراني، مصدر سبق ذكره، ص١٦٢.
٤٧. نفس المصدر اعلاه. ص ص١٧-٢١.
٤٨. نفس المصدر اعلاه، ص ص١٦٤-١٦٨.
٤٩. عامر كامل احمد، مصدر سبق ذكره، ص١٣.
٥٠. ناصيف حتي، العرب والقوى الكبرى، من كتاب: (حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي السابع الوثائق القرارات البيانات)، المؤتمر القومي العربي، آذار/مارس ١٩٩٧، الجمهورية الجزائرية، الطبعة الاولى، حزيران/١٩٩٧، نشر وتوزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، ص١٦٥.
٥١. نادية مصطفى، العرب والاتحاد الاوربي بين عملية تسوية الصراع العربي -الاسرائيلي ومشروع الشراكة الاوربية المتوسطية من كتاب: (حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي السابع الوثائق القرارات البيانات)، المؤتمر القومي العربي، نيسان/ ابريل ١٩٩٨، الطبعة الاولى، آذار/مارس ١٩٩٩، نشر وتوزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، ص ص١٣٤-١٣٥.
٥٢. احمد خضير سعيد الزهراني، مصدر سبق ذكره، ص ص١٧٣-١٧٤.
٥٣. سعيد عكاشة، مصدر سبق ذكره، ص٧٩.
٥٤. ناصيف حتي، حدود الدور الاوربي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الاوسط، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، العدد (٢١٥)، ١٩٩٧/١، ص ص٨-٩.
٥٥. نادية مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص١٣٧.
٥٦. العلاقات السياسية الفرنسية-المصرية، سفارة فرنسا في جمهورية مصر العربية، ص١-٢، (موقع انترنت).
٥٧. رسالة من القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الاعلام، جمهورية مصر العربية، رقم ١٢٢، الخامس

والعشرين من نوفمبر-التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٩٧، ص٢، (موقع انترنت).

٥٨. مكتب التوسع الاقتصادي في القاهرة، سفارة جمهورية مصر العربية، ص ص١-٢١، (موقع انترنت).

٥٩. نادية مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص١٤٥.

٦٠. احمد خضير سعيد الزهراني، مصدر سبق ذكره، ص٣٧١.

٦١. نفس المصدر اعلاه، ص٦٢.

٦٢. عامر كامل احمد، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.

٦٣. احمد خضير سعيد الزهراني، مصدر سبق ذكره، ص٦٢.

٦٤. عامر كامل احمد، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.

٦٥. د. محمد العجلاني، مصدر سبق ذكره، ص ص٢١٥-٢١٦.